وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأنبار
كلية العلوم الإسلامية

مُحَاضَرات
في عِلْم المَنْطِق

إعداد

الأستاذ المساعد الدكتور

محمد سلمان داود

التدريسي في كلية العلوم الإسلامية / جامعة الأنبار

المرحلة الثانية

بسم الله الرحمن الرحيم

المبحث الخامس
(مبادئ التصورات)

أولاً: الكُلِّيّات الخمس:

يُقسم الكُلِّيّ باعتبار ماهيته إلى خمسة أقسام: نوع، وجنس، وفصل، وخاصة، وعرض عام؛ لأنَّ الكلي لا يخلو من كونه ذاتيّاً أو عرضيّاً.

فالكلي الذاتي: كُلِّيّ لا يخرج في مفهومه عن الماهية والذاتية، أي ما يدخل في حقيقة جزئية فيصدق الذاتي على الجنس والنوع والفصل، فالجنس مثل: حيوان، والنوع مثل: الإنسان بالنسبة للحيوان، والفصل كالناطق بالنسبة للإنسان.

والكلي العرضي: كلي خرج في مفهومه عن الماهية والذاتية، أي: ما لا يدخل في حقيقة جزئية فيصدق على الخاصة، والعرض العام، فالخاصة كالضاحك بالنسبة للإنسان، والعرض العام كالماشي بالنسبة للإنسان وغيره.

وفيما يأتي بيان الكُلِّيّات الخمس:

1- الجنس: هو كلي مقول على الكثرة المختلفة في الحقيقة في جواب ما هو؟

كالحيوان بالنسبة للإنسان والفرس وسائر الحيوانات، فهذه كليات مختلفة الحقيقة تشترك فيما بينها بماهية الحيوان، إذا فالجنس يشتمل على الماهية المشتركة بين كثيرين مختلفين في الحقيقة.

2- النوع: هو كلي مقول على الكثرة المتفقة في الحقيقة في جواب ما هو؟

كالإنسان والذهب، فالإنسان يصدق على كثيرين متفقين بالحقيقة، مثل: محمد، واحمد، وعلي، ...الخ، فكل واحد منهم يصدق عليه أنَّه إنسان، وكذلك الذهب يصدق على الكثرة المتفقة الحقيقة، كالقرط، الخاتم، والسوار، ...الخ، فكل واحد منها يصدق عليه انَّه ذهب.

إذا فالنوع يشتمل على الماهية المشتركة بين كثيرين متفقين في الحقيقة.

والنوع قد يكون جنساً لأنواع تحته، والجنس قد يكون نوعاً لجنس أعلى منه، كالحيوان والنبات، فكل منهما نوع للجسم النامي وجنس لأنواع تحته.

3- الفصل: هو كلي يتناول جزء الماهية المُمَيِّز للنوع عما يشاركه في جنسه.

كسؤالنا: أيُّ مُمَيِّز للإنسان عن سائر أنواع الحيوان معبراً عن ماهيته؟

فيكون الجواب بأنَّه: ناطق، فالفصل مُمَيِّز للنوع عن بقية أنواع جنسه بجزء من ماهيته.

4- **الخاصة:** هو كلي يتناول صفة خارجة عن ماهية الشيء تُمَيِّزه عن غيره.

كالضاحك بالنسبة للإنسان، إذ هو وصف خارج عن ماهية الإنسان خاص به لا يشاركه فيه غيره من أنواع الحيوان، فهو مميز للماهية خارج عنها خاص بها.

5- العرض العام: هو كلي يتناول صفة خارجة عن ماهية الشيء يشترك بها مع حقائق مختلفة الحقيقة.

كالمتحرك بالنسبة للإنسان وغيره من الحيوانات، فهو وصف خارج عن ماهية الإنسان يصدق عليها وعلى غيرها، فيقال: الإنسان متحرك، والفرس متحرك، فهو مُمَيِّز عرضي تشترك فيه حقائق مختلفة الماهية، ومثله: المتنفس بالنسبة للإنسان وغيره.

هذه هي أقسام الكلي، وهناك تفصيلات إضافية بالنسبة إلى أقسامه وإليك هذه التفصيلات:

أقسام الجنس

ينقسم الجنس وهو النوع الأول من أقسام الكليات، باعتبار ترتبه وترقيه إلى:

1- جنس قريب: وهو ما تحته أنواع حقيقية وفوقه جنس، كحيوان، ويُسمى **الجنس السافل**، بمعنى أنَّه من حيث الماهية فإنَّ الإنسان والحيوان يكونان مشتركان من حيث الماهية، أما من حيث الجنس فإنَّه يندرج تحته الإنسان، والفرس، والإبل. ... الخ وهي أنواع حقيقية، وفوقه جنس وهو الجسم النامي؛ لأنَّه يشمل الحيوان والنبات.

2- جنس وسيط: وهو ما فوقه جنس وتحته جنس، كالجسم النامي، فإنَّه يندرج تحت أجناس، فهو جنسٌ بالنسبة للحيوان والنبات، وفوقه جنسٌ، وهو الجسم، فإنَّه جنسٌ للجسم النامي (الحيوان، والنبات)، والجسم غير النامي (الجماد).

3- جنس بعيد: وهو الذي ما لا جنس فوقه وتحته جنس كالجوهر، ويسمى **الجنس العالي أو جنس الأجناس**، فإنَّه تندرج تحته أجناس وليس فوقه شيء، فيندرج تحته الجسم، والنامي، والحيوان، ولم يندرج هو تحت شيء.

أقسام الفصل

ينقسم الفصل إلى:

1- فصل قريب: وهو المُمَيِّز للماهية عمّا يشاركها في جنسها القريب.

كالناطق بالنسبة للإنسان، فإنَّه يُمَيِّز ماهية الإنسان عمّا يشاركها في جنسها وهو الحيوان.

2- فصل بعيد: وهو المُمَيِّز للماهية عن بعض ما يشاركها في جنسها البعيد.

كالحساس بالنسبة للإنسان بعيد، فإنَّه يُمَيِّز ماهية الإنسان عن بعض ما يشاركه في جنسه البعيد كـ(النامي)، دون الجنس القريب كـ(الحيوان)، وبيان ذلك:

أنَّ (النامي) يُمَيِّز الإنسان عن الشجرة في جنسه البعيد، من حيث أنَّ كلاً منهما جسم نامٍ، ولكن الإنسان جسم نامٍ حساس، بخلاف الشجرة، فإنَّها جسم نامٍ غير حساس.

وفي الوقت نفسه فإنَّ (حساس) لا يُمَيِّز الإنسان عن بعض ما يشاركه في جنسه القريب كالفرس والأسد، فإنَّ كلاً منهما حيوان حساس؛ لذا لم يصلح (حساس) مُمَيِّزاً للإنسان عن بعض ما يشاركه في جنسه القريب.

ثانياً: المقولات العشر:

لابُدَّ لطالب العلم أن تكون له معرفة بالمصطلحات المنطقية، ولاسيما المقولات العشر التي وضعها (أرسطو)، وتمثل هذه المقولات الأجناس العليا، ويقع تحتها جميع المخلوقات؛ لأنَّ الموجودات من حيث هي تُقسم إلى: جواهر وأعراض، فالجوهر هو: ما لا يحتاج في وجوده إلى شيءٍ آخر يقوم به، وأما العرض فهو: صفة من صفات الجوهر، ولا يمكن أن يوجد لوحده مستقلاً، ومن الجوهر والعرض تتكون هذه المقولات العشر، ورأسها الجوهر، وباقي المقولات وهي تسعة، إنَّما هي أعراض.

وقبل الخوض في بيان هذه المقولات لابد أن **نعرِّف المقولة:**

وهي معنى كليّ يُمكن أن يدخل محمولاً في القضية، وهي لا تخرج عن أحد أقسام الكليات أو الألفاظ الخمسة التي سبق بيانها، وهذه المقولات هي:

1- **الجوهر**: وهو أول الرؤوس العشرة، وهو القائم بنفسه، القابل للمتضادات، فهو حامل لبقية المقولات العشر، وهي محمولة فيه، وهو القائم بنفسه، وهي غير قائمة بأنفسها.

والجوهر يقسم إلى قسمين:

أ- **الجوهر الحق الأول:** زيد وعمر، وكتاب خالد، وثوب علي، وفرس أحمد.

ب- **الجواهر الثواني:** وهي الأجناس والأنواع، مثل: حي، إنسان، جماد، ...الخ.

والجواهر لا ضد لها ولا أشد ولا أضعف أي: لا يكون إنسان أضعف من إنسان آخر، وإنَّما يقع التضاد والأشد والأضعف في بعض الكيفيات.

2- **الكم:** وهو كلُ معنىً حسُن فيه السؤال بـ(كم)، ويقع الكم على سبعة أنواع وهي:

العدد، والجِرم، والسطح، والخط، والمكان، والزمان، والقول.

وهو على قسمين:

أ- **الكم المتصل**، مثل: الجِرم، والسطح، والخط.

ب- **الكم غير المتصل**، مثل: القول، والزمان.

3- **الكيفية:** وهي كلُ معنىً حسُن فيه السؤال بـ(كيف)، والكيفية، هي: كلّ ما تعاقب على الأجسام من صحة أو سقم أو غنى أو لون، ...، ويدخل في باب الكيفية أعراض النفس، من: عقل، وشجاعة، وجبن، وغباء ...الخ.

4- **الإضافة:** هي نسبة شيئين متجانسين، ويكون ثبات كل واحد منها بثبات الآخر، يدور عليه ولا ينافيه، وهي على قسمين:

أ- **نظير، مثل:** الأخ والأخ، والصديق والصديق .

ب- **غير النظير، مثل:** الأب والأبن، والزوج والزوجة.

5- **الزمان:** وهو ما حسُن فيه السؤال بـ(متى)، وهو مدة وجود الجِرم ساكنا أو متحركاً، وينقسم الزمان إلى: ماضٍ وحال ومستقبل.

6- المكان: وهو ما كان جواباً عن السؤال بـ(أين)، فنقول: أين علي؟ فنجيب: إنَّه في المسجد أو في السوق.

7- النصبة: هي نوع من أنواع الكيفية إلا أنَّها تخصُّ هيئة المتمكن في المكان، كقيامه أو قعوده، أو اضطجاعه.

8- المِلك: وهو من باب الإضافة، إلا أنَّه قد خُصَّ بهذا الاسم ما كان من الإضافة متملكاً للجوهر، كالأموال وما شابهها.

9- الفاعل: الفعل تأثيره يكون من الجرم المختار، أو المطبوع في جِرم آخر، مثل: فعل النَّار في الماء، فالنَّار فاعل تؤثر في الماء فتسخنه أو تبخره.

10- المنفعل: وهو المُتهّيء لقبول الفعل، فالماء في المثال السابق منفعلٌ فيسخن ويتبخر.

ثالثاً: بيان الكل والكلية والجزء والجزئية:

اهتم أهل المنطق بالمصطلحات، ومن بين هذه المصطلحات بيان الكل والكلية والجزء والجزئية، فكان لابُدَّ من بيانها؛ لكي يتسنى للطالب العلم معرفتها، قبل الشروع في مسائل أخرى:

1- الكل: هو الحكم على مجموع أفراد لا يستقل كل واحد منهم بالحكم، نحو كل بني تميم يحمل الصخرة العظيمة، أي مجموعهم لا جميعهم إذا قد يوجد فيهم من لا يقدر عليها.

2- الجزء: هو ما تركب منه ومن غيره الكل، كالسقف للبيت.

3- الكلية: هي الحكم على جميع الأفراد فرداً فرداً، مثل قوله تعالى: ﴿**كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ**﴾.

3-الجزئية: هي الحكم على بعض الأفراد، مثل: بعض الحيوان ليس بإنسان.

المبحث السادس
مقاصد التصورات (المعرّفات وشروطها)

أولاً: معنى المعرِّف وأقسامه:

أ- معنى المعرِّف: هو ما يُقال على الشيء لإفادة تصوره بوجه ينطبق عليه ويُمَيِّزه عن جميع ما عداه، ويُطلق عليه أيضاً: القول الشارح.

ب- أقسام المعرِّف:

يُقسم المعرِّف إلى ثلاثة أقسام رئيسة، هي: التعريف بالحدّ، والتعريف بالرَّسم، والتعريف باللَّفظ، ويُسَّمى كل من التعريف بالحدّ والرَّسم تعريفاً حقيقياً.

وأُلحق بهذه الثلاثة قسمان آخران: التعريف بالمثال، والتعريف بالتقسيم، فصارت خمسة أقسام، وفيما يأتي بيانها:

القسم الأول: التعريف بالحدَّ: وهو ما دل على المعرِّف بذاتياته.

وينقسم إلى: الحدّ التام، والحدّ الناقص.

1- الحد التام: وهو ما دلَّ على المعرَّف بالجنس القريب والفصل القريب.

كتعريف الإنسان بأنَّه: حيوان ناطق، وسُمِّيَ حدّاً تامَّاً؛ لأنَّه تناول تمام التعريف، إذ تناول الإنسان بأنَّه حيوان ناطق، وذلك لأنَّ الإنسان يندرج تحت جنس الحيوان، والفصل القريب يتناول جزء الماهية المُمَيِّز للنوع عما يشاركه في جنسه، فكونه ناطق فصل مُمَيِّز لنوع الإنسان عن بقية أنواع جنسه (الحيوان)، بجزء ماهيته، أي: كونه ناطق.

2- الحد الناقص: وهو ما دلَّ على المعرَّف بالجنس البعيد والفصل القريب، أو بالفصل القريب فقط.

كتعريف الإنسان بأنَّه: جسم ناطق، أو تعريفه بأنَّه: ناطق.

القسم الثاني: التعريف بالرَّسم: وهو ما دلَّ على المعرَّف بشيء من ذاتياته وخاصياته، أو بخاصياته فقط. وينقسم إلى: الرَّسم التام، والرَّسم الناقص.

1- الرَّسم التام: هو ما دلَّ على المعرِّف بالجنس القريب والخاصة.

كتعريف الإنسان بأنَّه: حيوان ضاحك.

2- **الرَّسم الناقص:** هو ما دلَّ على المعرَّف بالجنس البعيد والخاصة، أو بالخاصة فقط.

كتعريف الإنسان بأنَّه: جسم ضاحك، أو تعريفه بأنَّه: ضاحك.

<u>ملاحظة مهمة:</u>

مما سبق نلحظ أنَّ مدار الحدية كون المُمَيِّز ذاتياً، ومدار الرَّسمية كون المميز عرضياً، ومدار التمامية الاشتمال على الجنس القريب.

القسم الثالث: التعريف باللفظ:

هو بيان معنى اللفظ بلفظ آخر مرادف له أوضح منه وأشهر عند السامع.

مثل تعريف: البر بأنَّه القمح، والليث بالأسد، والسجنجل بالمرأة.

القسم الرابع: التعريف بالمثال: وهو بيان معنى الشيء بذكر مماثله، فمثال الشيء خاصة من خواصه.

كتعريف الاسم بأنَّه: ما أشبه لفظ زيد أو عمرو.

القسم الخامس: التعريف بالتقسيم: وهو بيان معنى الشيء بذكر أقسامه، فأقسام الشيء خاصة من خواصه، كتعريف الكلمة بأنَّها: اسم، وفعل، وحرف.

ثانياً: شروط التعريف:

هناك جملة من الشروط لابُدَّ من مراعاتها عند التعريف، وفيما يأتي أبرزها:

1- أن يكون التعريف جامعاً (مطرداً): وهذه الكلمة عند جمهور المناطقة يعبرون عن الجمع بالاطراد، أي جامعاً لأفراد المعرَّف كلها بحيث لا يخرج عنه شيء منها، فلا يصح تعريف الحيوان بالناطق؛ لأنَّه غير جامع لجميع أفراد المعرَّف.

2- أن يكون التعريف مانعاً (منعكساً): بحيث لا يدخل في المعرَّف ما ليس من أفراده، فلا يصحُّ تعريف الإنسان بالحيوان؛ لأنَّه غير مانع من دخول أفراد غير المعرَّف في التعريف.

3- أن يكون التعريف بما هو أوضح وأجلى من شيء المعرَّف، فلا يصحُّ التعريف بما هو أخص وأبعد من الشيء المعرَّف، كتعريف الذهب بالعسجد، ولا يصحُّ التعريف بما يساوي الشيء المعرَّف بالموضوع كتعريف الإنسان بأنَّه بشر.

4- أن يكون التعريف خالياً من المجاز بلا قرينة تُعيِّن المراد، فلا يصح تعريف العالِم بالبحر إلا بقرينة تُبيَّن ذلك، كأن تقول: فلان بحر يُعلم الناس.

5- أن يكون التعريف خالياً من الألفاظ المشتركة بلا قرينة تُعيِّن المراد فلا يصح تعريف الشمس بأنَّها عينٌ إلا إذا وجدت قرينة مُعيِّنة، كأن نقول: عين مضيئة في كبد السماء.

المبحث السابع
مبادئ التصديقات (القضايا وأحكامها)

أولاً: تعريف القضية وأقسامها:

أ- تعريف القضية:

1- القضية لُغةً: فعيلة بمعنى مفعول، أي مقضيٌّ فيها، فهي من القضاء بمعنى الحكم.

2- القضية في الاصطلاح: أي: اصطلاح المناطقة: هي قول يحتمل الصدق والكذب لذاته.

شرح التعريف:

(القول): معناه المركب فيشمل الملفوظ والمعقول، (يحتمل): الاحتمال تجويز العقل، (الصدق): مطابقة الخبر للواقع، (الكذب): عدم مطابقة الخبر للواقع، (لذاته): أي: لذات القول، أي: بحسب مفهوم القول ومدلوله المطابق، مع قطع النظر عن أي اعتبار آخر من القائل، والواقع المشاهد، وضرورة العقل، فالقائل نحو كلام الله تعالى فإنَّه لا يحتمل إلا الصدق، والواقع: كقولنا: السماء فوقنا، فإنَّه مقطوع به للواقع المشاهد، وضرورة العقل، كقولنا: الاثنين نصف الأربعة، فإنَّ هذا القول مقطوع بصدقه، ولكن لا لمفهوم القول، بل بالنظر إلى ضرورة العقل.

وكذلك فإنَّ قوله: (لذاته) أخرج ما احتمل الصدق والكذب للازمه لا لذاته، وذلك نحو لوازم المركبات الإنشائية والإضافية، فإذا قلت: أسقني، فإنَّ هذا إنشاء بحسب ذاته، إلا أنه يتضمن مركباً خبرياً هو: أنا عطشان، وإذا قلت: حديقة محمد، فإنَّه مركب إضافي يتضمن مركباً خبرياً هو: إنَّ محمداً له حديقة، فهذا المركب الخبري الذي يتضمن كل من المثالين هو المحتمل للصدق والكذب ولكن لا لذاته، أما المركب الأصلي، وهو الإنشائي والإضافي في كل منهما فانه لا يحتمل الصدق والكذب لذاته.

ملاحظة:

يخرج من نطاق القضايا المنطقية جميع الجمل النحوية التي تشبه القضايا ولا يتصور الحكم عليها بصدق أو بكذب، نحو: ما أجمل الغروب، ألا ليت الشباب يعود يوماً، وكل ما يدخل في باب النحو من الأمر والنهي والاستفهام والتعجب والدهشة والرجاء، وغيرها من الجمل الإنشائية.

ب- أقسام القضية:

وتنقسم القضية عند المناطقة إلى: حملية، وشرطية.

القسم الأول: القضية الحملية:

أ- تعريف القضية الحملية: وهي ما حكم فيها بثبوت شيء لشيء آخر أو نفيه عنه.

كقولنا: (حاتم كريم، زيد ليس بخيل، كَذَبَ فرعون، فُهِم الدَّرسُ)، وسميت حملية لحمل أحد طرفيها (المحمول) على الآخر (الموضوع)، فهي تترتب من ثلاثة أجزاء: الموضوع، والمحمول، والنسبة الحكمية.

ب- أجزاء القضية الحملية:

أجزاء القضية الحملية ثلاثة، وفيما يأتي بيانها:

1- الموضوع: وهو المحكوم عليه بالإثبات أو النفي، ويكون الأول في الرتبة وإن ذُكر آخراً، وهو إمَّا أن يكون مبتدأً، أو فاعلاً.

مثل: (حاتم) في قولنا: حاتم كريم، و(محمد)، في قولنا: نجح محمد، وإنَّما كان الموضوع مقدماً في الرتبة؛ لأنَّه محكوم عليه، مُسند إليه.

2- **المحمول:** وهو المحكوم به أثباتاً أو نفياً، ويكون متأخراً في الرتبة وإن ذُكر أولاً، وهو إمَّا أن يكون خبراً أو فعلاً.

مثل: مثل: (كريم) في قولنا: حاتم كريم، و(نجح)، في قولنا: نجح محمد؛ وإنَّما كان متأخراً في الرتبة؛ لأنَّه محكوم به مسند، وهو في معنى وصف للموضوع والوصف متأخر عن موضوعه عقلاً وخارجاً.

3- النسبة الحكمية: هي ثبوت المحمول للموضوع، أو انتفاؤه عنه، وهي ما يطلق عليها بالرابطة؛ لأنها تربط بين الموضوع والمحمول، واللفظ الدال على النسبة يُسمى أداة، وقد تكون زمانية مثل: (كان)، في قولنا: محمد كان مسافراً، ووقد تكون غير زمانية مثل: (هو) في قولنا: محمد هو رسول الله.

ج- أقسام القضية الحملية:

تُقسم القضية الحملية من حيث أنَّ موضوعها كليٌّ أو جزئيٌّ إلى أربعة أقسام:

1- الحملية الشخصية: وهي ما كان موضوعها معيناً، وتسمى مخصوصة، لخصوص موضوعها.

مثل: زيد كاتب، وعمرو ليس بكاتب.

2- الحملية الكلية: وهي ما كان موضوعها كلياً، والحكم فيها على جميع الأفراد إيجابياً أو سلباً.

مثل: كل مؤمن صادق (كلية موجبة)، لا شيء من الدواب بطائر (كلية سالبة).

3- الحملية الجزئية: وهي ما كان موضوعها كلياً والحكم فيها على بعض الأفراد.

مثل: بعض الطلبة مجتهد (جزئية موجبة)، وبعض الحيوان ليس بإنسان (جزئية سالبة).

4- **الحملية المهملة:** وهي ما كان موضوعها كلياً والحكم فيها على الأفراد، مع عدم بيان كميتها لا كلاً ولا بعضاً. مثل: الإنسان كاتب (مهملة موجبة)، النحل ليس بكاتب (مهملة سالبة).

د- السور وأقسامه:

1- تعريف السور: هو اللفظ الدال على ثبوت المحمول لجميع أفراد الموضوع في القضية الكلية، أو بعض أفراده في القضية الجزئية.

2- أقسام السور:

السور أربعة أنواع، هي:

النوع الأول: سور الإيجاب الكلي: وهو ما دل على الإحاطة بجميع أفراد الموضوع إيجابياً.

وتدل عليه ألفاظ مثل: (كل، عامة، جميع، أل الاستغراقية)، مثل قولنا: كل إنسان يموت.

ويرمز لها: (ك م)، وتعني: كلية موجبة.

النوع الثاني: سور الإيجابي الجزئي: وهو ما دل على الإحاطة ببعض أفراد الموضوع إيجاباً.

وتدل عليه ألفاظ مثل: (بعض، قليل، فريق، معظم، غالب)، مثل قولنا: بعض الناس أذكياء.

ويرمز لها: (ج م)، وتعني: جزئية موجبة.

النوع الثالث: سور السلب الكلي: وهو ما دل على الإحاطة بجميع أفراد الموضوع سلباً.

وتدل عليه ألفاظ مثل: (لا شيء، لا أحد، وكل نكرة في سياق نفي) مثل قولنا: لا شيء من الإنسان بحجر.

ويرمز لها: (ك س)، وتعني: كلية سالبة.

النوع الرابع: سور السلب الجزئي: وهو ما دل على الإحاطة ببعض أفراد الموضوع سلباً.

وتدل عليه ألفاظ مثل: (ليس بعض، ليس كل)، مثل قولنا: ليس بعض الأحجار بنفيس.

ويرمز لها: (ج س)، وتعني: جزئية سالبة.

القسم الثاني: القضية الشرطية:

وهي القسم الثاني من أقسام القضية،

أ- تعريف القضية الشرطية: وهي ماحكم فيها بوجود نسبه بين قضية وأخرى أو عدم وجود نسبة بينهما.

مثل: إذا نزل المطر أنبتت الأرض، ومثل: إذا فشلت لم أكرمك .

ب- أقسام القضية الشرطية:

تنقسم القضية الشرطية إلى: شرطية متصلة، وشرطية منفصلة.

1- القضية الشرطية المتصلة: وهي ما حكم فيها بصدق قضية أو عدم صدقها على تقدير صدق قضية أخرى.

مثل: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وسُمِّيت شرطية؛ لوجود أداة الشرط فيها؛ ولأنَّ الحكم فيها على وجه الشرط والتعليق، وسُمِّيت متصلة لاتصال جزأيها وتلازمهما، فإنَّه كلما تحقق أحدهما تحقق الآخر.

2- القضية الشرطية المنفصلة: وهي ما حكم فيها بالتنافي بين قضيتين أو بنفي التنافي بينهما.

فمثال التنافي: إمَّا أن تكون الشمس طالعة وإمَّا أن تكون غاربة.

ومثال نفي التنافي: إمَّا أن لا تكون الشمس طالعة وإمَّا أن لا تكون غاربة.

وسُمِّيت هذه القضية شرطية؛ لأنَّ الحكم فيها على وجه الشرط تقديراً، إذ إنَّ فيها ربطاً بين طرفيها بالتنافي والعناد فأشبهت الشرطية، وسُمِّيت منفصلة لوجود أداة الانفصال فيها؛ ولانفصال جزأيها إذ إنَّه كلّما تحقق أحدهما انتفى الآخر، والمراد بالانفصال هنا استحالة الجمع بين جُزأي القضية في الصدق والكذب أو فيهما.

۞ أقسام القضية الشرطية المنفصلة:

تنقسم القضية الشرطية المنفصلة إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: شرطية منفصلة مانعة جمع:

وهي ما حُكم فيها بالعناد والتنافي بين طرفيها جمعاً وصدقاً، بمعنى أنَّ طرفيها لا يجتمعان في محل واحد، ولكن يمكن أن يرتفعا، مثل: الحيوان إمَّا إنسان أو فرس، وهذا الشيء إمَّا أن يكون أسود أو أبيض.

فلا يمكن اجتماع الإنسان والفرس في الصدق على الحيوان، ولكن قد يرتفعان معاً بأنَّ يكون الحيوان غزالاً مثلاً، وكذلك لا يمكن أن يصدق على الشيء أنَّه أسود وأبيض في الوقت نفسه، ولكن يمكن أن يرتفعا معاً فيكون الشيء أحمر.

القسم الثاني: شرطية منفصلة مانعة خلو:

وهي ما حُكم فيها بالعناد التنافي بين طرفيها خلواً وكذباً، وبمعنى أنَّ طرفيها لا يرتفعان ولا ينتفيان عن المحل، ولكن يمكن أن يجتمعا، مثل: هذا الشيء إما أن يكون غير أبيض أو غير أسود.

فلا يمكن أن يرتفعان معاً؛ لأنَّ مقتضى ذلك خلو الشيء من اللون، ولكن يمكن أن يجتمعا معاً، فإنَّ كونه غير أبيض يجوز أن يكون أحمر، وكونه غير أسود يجوز أن يكون أحمر، فيمكن أن يجتمعا.

ومثل: إمّا أن يكون الجسم في الماء أو لا يغرق، فلا يمكن أن يرتفعا بمعنى أن لا يكون في الماء وفي نفس الوقت يغرق، ولكن يمكن أن يجتمعا فيكون في الماء ولا يغرق فصَدَق المقدم والتالي معاً.

القسم الثالث: شرطية منفصلة مانعة جمع وخلو:

ويطلق عليها منفصلة حقيقية، وهي ما حُكم فيها بالعناد والتنافي بين طرفيها جمعاً وخُلواً، بمعنى أنَّ طرفيها لا يجتمعان في محل واحد، ولا ينتفيان عنه، مثل: العدد إما أن يكون زوجاً أو فرداً، والشيء إما أن يكون ساكناً أو متحركاً.

ملاحظة:

بالنظر في تعريف المنفصلة الحقيقية، أي: مانعة الجمع والخلو، نرى أنَّها أخصُّ من الأُخريين، أي: مانعة الجمع ومانعة الخلو، إذ إنَّ كل منفصلة حقيقة يصدق عليها أنَّها مانعة جمع؛ لأنَّها تمنع بين الجمع طرفيها، ويصدق أنَّها مانعة الخلو؛ لأنَّها تمنع الخلو عنهما.

ج- أجزاء القضية الشرطية:

للقضية الشرطية بقسميها المتصلة والمنفصلة جزآن أحدهما يسمى مقدماً، والثاني تالياً.

أما بالنسبة للقضية الشرطية المنفصلة: فالمقدم هو ما كان مقدماً في الذكر وما بعده يكون تالياً، فلا يعتبر الترتيب بينهما، مثل: هذا العدد إما زوج وإما فرد، فيصحُّ أن تقول: هذا العدد إمَّا فرد وإمَّا زوج.

وأمَّا القضية الشرطية المتصلة: فإنَّ المقدم فيها ما تقدم في الرتبة وإن ذُكر متأخراً، والتالي فيها ما تأخر وإن ذُكر مقدماً.

مثل: إن كان زيد مجتهداً فالنجاح رائده، فالنجاح متوقف على اجتهاد زيد فرتبته التأخير، وإن ذكر مقدماً في قولنا: النجاح رائد زيد إن كان مجتهداً.

ثانياً: التناقض:

أ- تعريف التناقض:

يُعرَّف التناقض بأنّه: اختلاف القضيتين بالإيجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة، مثل: زيد قائم، نقيضها: زيد ليس بقائم.

ب- شروط التناقض:

في ضوء تعريف التناقض، فإنَّ تحقق التناقض لابُدَّ فيه من أمرين: اختلاف، واتحاد.

الشرط الأول: اختلاف القضيتين:

فلابُدَّ للتناقض بين قضيتين من اختلافهما في الكيف والكم، ماعدا الشخصية فاختلافها في الكيف فقط، ويُقصد بالكيف: (الإيجاب والسلب)، وبالكم: (الكلية، والجزئية).

الشرط الثاني: اتحاد القضيتين:

فلابُدَّ للتناقض بين قضيتين من اتحادهما في أمور ثمانية وهي:

1- **وحدة الموضوع:** فلا تناقض في: زيد قائم، وعمرو ليس بقائم.

2- **وحدة المحمول:** فلا تناقض في: زيد كاتب، وزيد ليس بشاعر.

3- **وحدة الزمان:** فلا تناقض في: زيد صائم، أي: رمضان، وزيد ليس بصائم، أي: شعبان.

4- وحدة المكان: فلا تناقض في: زيد قائم، أي: في المسجد، وزيد ليس بقائم، أي: في السوق.

5- وحدة الإضافة: فلا تناقض في: زيد أبٌ، أي: لعمرو، وزيد ليس بأب، أي: لبكر.

6- وحدة القوة والفعل: فلا تناقض في: أحمد كاتب، أي: بالقوة، وأحمد ليس بكاتب، أي: بالفعل.

7- وحدة الجزء والكل: فلا تناقض في: التفاح أصفر، أي: بعضه، والتفاح ليس بأصفر، أي: كله.

8- الشرط: فلا تناقض في: الريح مُبَرِّد للإنسان، أي: إذا كان بارداً، والريح ليس بمُبَرِّد للإنسان، أي: إذا كان حاراً.

ثالثاً: العكس المستوي:

أ- **تعريف العكس المستوي:** هو تبديل طرفي القضية المرتبين طبيعياً بأن يصير الأول ثانياً، والثاني أولاً مع بقاء الصدق والكيف على وجه اللزوم.

شرح التعريف:

يقصد بـ(بقاء الصدق) أنَّه إذا كانت قضية الأصل صادقة كانت قضية العكس كذلك؛ لأنَّ العكس لازم القضية، وصدق الملزوم يستلزم صدق اللازم، وليس المراد صدقهما في الوقع.

ويقصد بـ(بقاء الكيف) أنَّه إذا كان الأصل موجباً يكون العكس موجباً، وكذلك إذا كان الأصل سالباً يكون العكس سالباً.

مثل: الحديد معدن، عكسها: بعض المعدن حديد.

ونقول: لا شيء من الإنسان بطائر، عكسها: لا شيء من الطائر بإنسان.

لقد جرى التبديل بين الموضوع والمحمول في الأمثلة السابقة، وبهذا التبديل الذي عكسنا فيه حَدَيْ القضية استفدنا حكما جديداً جاء في الأصل عن طريق اللزوم العقلي.

والعكس المعتمد عند المناطقة يجري في القضية التي يقتضي المعنى ترتيب طرفيها، ترتيباً بحيث لو أُزيل لتغير المعنى، كما يُفسر الترتيب الطبيعي أيضاً بأن يكون الطرف الثاني في القضية يتوقف على الأول ولا يتوقف الأول على الثاني، والمترتب بالطبع من القضايا هو القضية الحملية والقضية الشرطية المتصلة.

مثال على القضية الحملية: الفاكهة نافعة، عكسها: بعض النافع فاكهة.

مثال على القضية الشرطية المتصلة: كلما كانت النار موجودة كانت الحرارة موجودة، عكسها: قد يكون إذا كانت الحرارة موجودة كانت النار موجودة.

ونقول أيضاً: لو حضرتَ عندي أُكرمك، عكسها: قد يكون إكرامك لو حضرت عندي.

أما القضية الشرطية المنفصلة فليس بين طرفيها ترتيب طبيعي لذلك لا يعتد بعكسها إذا لا فائدة منه.

مثل: إما أن يكون العدد زوجاً وإما أن يكون فرداً، فإذا بدلنا بين طرفيها وقلنا: إما أن يكون العدد فرداً، وإما أن يكون زوجاً، لم يُسمَّ هذا التبديل عكساً للقضية؛ لأنَّ الترتيب بين طرفيها ليس طبيعياً يقتضيه المعنى بالترتيب ذكرياً يحدده المتكلم.

ب- نتائج العكس في القضايا، وهي أربعة نتائج:

1- القضية الموجبة الكلية وتنعكس موجبه جزئية، فقولنا: كل أنسان حيوان، ينعكس إلى: بعض الحيوان إنسان، ولا ينعكس كلياً؛ لأنَّ المحمول وهو الحيوان يمكن أن يكون أعم من الموضوع فيفصل طرف منه عن الموضوع الذي هو الإنسان في مثالنا، فلا يصحَّ أن يقال: كل حيوان إنسان، إذا من الحيوانات غير إنسان، كالفرس وسائر الأنواع الأخرى.

2- القضية الموجبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية، مثل: بعض الطير أبيض، تنعكس: بعض الأبيض طير.

3- القضية السالبة الكلية تنعكس سالبة كلية، مثل: لا شيء من الإنسان بحجر، عكسها: لا شيء من الحجر بإنسان.

4- القضية السالبة الجزئية، ومثلها السالبة المهمة، لا تنعكس أصلاً لعدم الصدق، مثل: بعض الحيوان ليس بإنسان، فلا يصح عكسها: بعض الإنسان ليس بحيوان، لعدم الصدق.

المبحث الثامن
مقاصد التصديقات (القياس ولواحقه)

إنَّ مقاصد التصديقات، هي المطلب الأعلى من مباحث علم المنطق، إذ هي العمدة في استحصال المطالب التصديقية، وذلك عن طريق الاستدلال، أي: طلب الدليل، والعمدة في استحصال المطالب التصديقية عند المناطقة القدامى هو (القياس) ويُلحق به الاستقراء والتمثيل.

أولاً: القياس وأقسامه:

أ- تعريف القياس:

1- القياس في اللغة: تقدير شيء على مثال آخر، كتقدير الوزن بالكيلو والمسافة بالمتر.

2- أما في الاصطلاح فهو: قول مؤلف من قضيتين أو أكثر متى سُلِّمت لَزِم عنه لذاته قول أخر.

وهذا التعريف يشمل القياس المركب من قضيتين فقط، ويُسمى قياساً بسيطاً، مثل:

- العالم متغير.
- وكل متغير حادث.

فهاتان القضيتان تُسمَّيان: مقدمتي القياس، ومتى سلَّمنا بهما، لَزِم عنهما قضية ثالثة تسمّى نتيجة، وهي:

- العالم حادث.

والتعريف يشمل أيضاً القياس المركب من أكثر من قضيتين، ويُسمى قياساً مركباً، مثل:

- زيد مجتهد.
- وكل مجتهد ناجح.
- وكل ناجح محبوب.
- النتيجة: زيد محبوب.

بيان التعريف:

ومقصود التعريف من: "يلزم عنه لذاته"، إخراج ما كان مؤلفاً من قضايا ولزمه قول آخر لا لذاته، كقياس المساواة، وهو: ما تركب من قضيتين مُتعلِّق محمول أولاهما موضوع الأخرى.

مثل: عمرو مساوٍ لزيد المساوي لبكر، فيكون عمرٌ مساوياً لبكر، فهو وإن لزم عنه قول آخر، لكن لا لذاته، بل بواسطة مقدمة أخرى وهي مساوي المساوي لشيء مساوٍ لذلك الشيء، وتسميته قياس مجازاً.

ومقصود التعريف من: "قول آخر"، هو: النتيجة التي لا يمكن أن تكون عين القياس لاستحالته، ولا إحدى قضاياه للمصادرة، وهو: أخذ الدعوى في الدليل، إذ النتيجة دعوى والقياس دليل؛ فلذا تكون نتيجة القياس قولاً آخر ليس عين القياس ولا إحدى قضاياه.

ب- أنواع القياس:

يُقسم القياس باعتبارات عدة، فمن حيث صورته وهيئته،[1] يُقسم إلى: القياس الاقتراني، والقياس الاستثنائي.

أمَّا بالنظر إلى مادته[2] التي يتركب منها فيُقسم إلى: برهاني، وجدلي، وخطابي، وشعري، وسفسطي.

أولاً: أقسام القياس بالنظر إلى مادته وهيئته:

يُقسم القياس بهذا الاعتبار إلى: القياس الاقتراني، والقياس الاستثنائي، وكل واحد منهما يُقسم إلى أنواع، وفيما يأتي بيان ذلك:

القسم الأول من أقسام القياس: القياس الاقتراني:

أ- تعريف القياس الاقتراني:

هو ما لم تُذكر فيه النتيجة بالفعل والهيئة، بل بالقوة والمعنى، وتكون أجزاؤها مفرقة فيه، مثل:

- هذا الطالب مجتهد.
- وكل مجتهد شأنه أن ينجح.
- هذا الطالب شأنه أن ينجح.

وسُمِّي هذا بالقياس الاقتراني؛ لاشتماله على أداة لاقتران، وهي: الواو، ويُقسم القياس الاقتراني إلى نوعين: الحملي، والشرطي:

النوع الأول من نواع القياس الاقتراني: القياس الاقتراني الحملي: وهو ما تركب من قضايا حملية صرفة، مثل:

- العدل خير.
- كل خير نافع.

---

(1) المراد بالصورة والهيئة: الهيئة العارضة للأجزاء بعد الترتيب، أي: الهيئة الحاصلة عن الترتيب، الذي هو أن يجعل كل واحد من تلك الأمور في مرتبته، وصورة القياس، هي ترتيب مقدماته بحيث تكون هذه الأولى في الذكر، وهذه الثانية، وهكذا.

(2) المراد بالمادة: نفس الأمور المرتبة ليُتوصل بترتيبها إلى المطلوب، ومادة القياس يُقصد بها: مقدمات القياس (الكبرى والصغرى) في أنفسها مع قطع النظر عن صحة تأليفها مع بعض.

– العدل نافع.

ب– أجزاء القياس وحدوده:

يتركب القياس من جزئين يُسمَّى كل واحد منهما مقدمة، إحداهما: تُسمّى: (صغرى)، والثانية: تُسمّى: (كبرى)

أما حدوده فثلاثة، وهي:

1– الحد الأصغر: وهو الموضوع أو المقدم في نتيجة القياس، وسمي حداً أصغر؛ لأنَّه في الغالب أقل أفراداً من المحمول.

2– الحد الأكبر: وهو المحمول أو التالي في نتيجة القياس، وسمي حداً أكبر؛ لأنَّه في الغالب أكثر أفراداً من الموضوع.

3– الحد الأوسط: وهو المتكرر بينهما، وسُمِّي حداً أوسط؛ لأنَّه واسطة في ثبوت حكم الحد الأكبر إلى الأصغر.

ولابُدَّ في كل قياس من وجود تلك الحدود الثلاثة حيث يكون:

الحد الأصغر في القضية، وهو المقدمة الأولى، وتُذكر أولاً، وتُسمى مقدمة صغرى لاشتمالها على الأصغر.

أمّا الحد الأكبر في القضية، وهو المقدمة الثانية، وهي تُذكر بعد الأولى، فتُسمَّى مقدمة كبرى؛ لاشتمالها على الحد الأكبر.

أمّا الحد الأوسط، فهو المكرر بينهما، أي: يكون موجوداً مع الحد الأصغر في مقدمته، ومع الحد الأكبر في مقدمته؛ لأنَّه واسطة بين الاثنين.

أما نتيجة قياس فهي قضية ثالثة تنتج عن المقدمتين، وتُسمَّى دعوى إذا سُلِّم بها، ومطلوباً إذا طُلب الاستدلال عليها.

ويندرج الحد الأصغر في الأكبر بواسطة الحد الأوسط عند الإنتاج في القياس وبه يسقط الحد الأوسط، ولكي تصل الفكرة لابد من أمثلة تبين تلك الحدود الثلاثة.

<u>مثال:</u>

كل جسم مؤلف. (مقدمة صُغرى).

وكل مؤلف محدث. (مقدمة كُبرى).

فهاتان القضيتان تسميان قياساً، ويلزم منهما:

فكل جسم محدث. (نتيجة)

فهذا القياس مركب من مقدمتين وكل مقدمة تشتمل على موضوع ومحمول، فيكون مجموع الآحاد التي تنحل إليها هذه المقدمات أربعة، إلا أنَّ واحداً منها مكرر، وهو الحد الأوسط (محدث)، فالمجموع إذا

ثلاثة، وهو أقلّ ما ينحل إليه القياس، فإذا عرفت انقسام كل قياس إلى ثلاثة أمور مفردة فاعلم أنَّ هذه المفردات تسمى حدوداً، ولكل واحد من الحدود الثلاث اسم مفرد يتميز عن غيره .

إذا لابُدَّ من تصور المسألة في قولنا: (كل جسم مؤلف)، و(كل مؤلف محدث)، فالجسم هو الحد الأصغر، وتُسمَّى المقدمة التي تضمنته (مقدمة صُغرى)، و(المُحدَث) هو الحد الأكبر، وتُسمَّى المقدمة التي تضمنته (مقدمة كُبرى)، و(المؤلف) هو الحد الأوسط، وإذا علمنا أنَّ الحد الأوسط يحذف؛ لأنَّه مكرر في المسألة بقي التقاء الحدين الواقعين على الطرفين وهو المطلوب أولاً، والنتيجة أخراً وهو قولنا: فكل جسم محدث.

مثال آخر: قولنا: كل مُسْكر خمر، وكل خمر حرام، فيلزم منه: أنَّ كل مُسْكر حرام.

فالمسكر والخمر والحرام حدود القياس، فالمُسْكر هو الحد الأصغر، والحرام هو الحد الأكبر، والخمر هو الحد الأوسط، وعندما نحذف الحد الأوسط وهو: (الخمر)، تكون النتيجة: كل مُسْكر حرام.

ج- أشكال القياس الاقتراني الحملي وضروبه:

تعريف الشكل: هو الهيئة الحاصلة للقياس من اقتران الحد الأوسط بالحدين الأصغر والأكبر.

تعريف الضرب: هو الهيئة الحاصلة للقياس من جهة كم (أي الكلية والجزئية) المقدمتين وكيفهما (أي الإيجاب والسلب).

وللقياس الاقتراني أربعة أشكال، ولكل منها ضروب منتجة، لابُدَّ من معرفتها لكي تكتمل الفائدة:

1- الشكل الأول:

وهو ما كان الحد الأوسط في القياس محمولاً في المقدمة الصغرى، وموضوعاً في المقدمة الكبرى، مثل:

- كل مؤمن **كريم**. (مقدمة صغرى)
- ولا **كريم** مذموم. (مقدمة كبرى)
- لا مؤمن مذموم. (النتيجة)

ضروب الشكل الأول المنتجة:

لهذا الشكل أربعة ضروب منتجة وهي:

1- المركب من موجبتين كليتين: ينتج موجبة كلية، مثل:

المقدمة الصغرى: (ك م)	المقدمة الكبرى: (ك م)	النتيجة: (ك م)
كل كريم محبوب	وكل محبوب سعيد	فكل كريم سعيد

2- المركب من صغرى موجبة كلية، وكبرى سالبة كلية، ينتج: سالبة كلية، مثل:

المقدمة الصغرى: (ك م)	المقدمة الكبرى: (ك س)	النتيجة: (ك س)
كل مؤمن كريم	ولا كريم مذموم	لا مؤمن مذموم

مثال آخر:

المقدمة الصغرى: (ك م)	المقدمة الكبرى: (ك س)	النتيجة: (ك س)
كل إنسان يتنفس	ولا واحد من الحجارة يتنفس	لا أحد من الناس بحجر

3- المركب من صغرى موجبة جزئية، وكبرى موجبة كلية، ينتج: موجبة جزئية، مثل:

المقدمة الصغرى: (ج م)	المقدمة الكبرى: (ك م)	النتيجة: (ج م)
بعض الطلاب مجتهد	وكل مجتهد ناجح	بعض الطلاب ناجح

4- المركب من صغرى موجبة جزئية، وكبرى سالبة كلية، ينتج: سالبة جزئية، مثل:

المقدمة الصغرى: (ج م)	المقدمة الكبرى: (ك س)	النتيجة: (ج س)
بعض المعدن ذهب	ولا ذهب بحديد	ليس بعض المعدن بحديد

ملاحظة:

إنَّ هذا الشكل بديهي الإنتاج، فهو لا يحتاج في إنتاجه إلى نظر ودليل، كما يمكن إنتاج جميع أنواع القضايا بواسطته، فهو الشكل الوحيد الذي ينتج القضية الكلية الموجبة، والتي تفيد في العلوم ذات القوانين الكلية؛ ولذا فهو يعتبر أكمل الأشكال وأشرفها.

2- الشكل الثاني:

وهو ما كان الحد الأوسط في القياس محمولاً في مقدمتيه، الصغرى والكبرى، مثل:

- كل مجتهد **ناجح**. (مقدمة صغرى)
- ولا مهمل **بناجح**. (مقدمة كبرى)
- ولا مجتهد بمهمل. (النتيجة)

ضروب الشكل الثاني المنتجة:

ولهذا الشكل أربعة ضروب منتجة، وهي:

1- المركب من صغرى موجبة كلية، وكبرى سالبة كلية، ينتج: سالبة كلية، مثل:

المقدمة الصغرى: (ك م)	المقدمة الكبرى: (ك س)	النتيجة: (ك س)
كل تقي مخلص	ولا خائن بمخلص	لا تقي بخائن

2- المركب من صغرى سالبة كلية، وكبرى موجبة كلية، ينتج: سالبة كلية، مثل:

المقدمة الصغرى: (ك س)	المقدمة الكبرى: (ك م)	النتيجة: (ك س)
لا غادر محبوب	وكل كريم محبوب	لا غادر بكريم

3- المركب من صغرى موجبة جزئية، وكبرى سالبة كلية، ينتج: سالبة جزئية، مثل:

المقدمة الصغرى: (ج م)	المقدمة الكبرى: (ك س)	النتيجة: (ك س)
بعض الناس مستهتر	ولا عاقل بمستهتر	ليس بعض الناس بعاقل

4- المركب من صغرى سالبة جزئية، وكبرى موجبة كلية، ينتج: سالبة جزئية، مثل:

المقدمة الصغرى: (ج س)	المقدمة الكبرى: (ك م)	النتيجة: (ج س)
ليس كل الناس أعزاء النفس	وكل مؤمن عزيز النفس	ليس كل الناس بمؤمن

3- الشكل الثالث:

وهو ما كان الحد الأوسط في القياس موضوعاً في مقدمتيه الصغرى والكبرى، مثل:

- كل **عنب** فاكهة. (مقدمة صغرى)
- وكل **عنب** لذيذ. (مقدمة كبرى)
- بعض الفاكهة لذيذة. (النتيجة)

ضروب الشكل الثالث المنتجة:

ولهذا الشكل ستة ضروب منتجة، وهي:

1- المر كب من موجبتين كليتين، ينتج: موجبة جزئية، مثل:

المقدمة الصغرى: (ك م)	المقدمة الكبرى: (ك م)	النتيجة: (ج م)
كل إنسان جسم	وكل إنسان حيوان	بعض الجسم حيوان

2- المركب من صغرى موجبة كلية، وكبرى سالبة كلية، ينتج: سالبة جزئية، مثل:

المقدمة الصغرى: (ك م)	المقدمة الكبرى: (ك س)	النتيجة: (ج س)
كل تفاح فاكهة	ولا شيء من التفاح ببرتقال	ليس بعض الفاكهة ببرتقال

3- المركب من صغرى موجبة جزئية، وكبرى موجبة كلية، ينتج: موجبة جزئية، مثل:

المقدمة الصغرى: (ج م)	المقدمة الكبرى: (ك س)	النتيجة: (ج س)
بعض الحيوان إنسان	وكل حيوان حاسٌّ	بعض إنسان حاسٌّ

4- المركب من صغرى موجبة جزئية، وكبرى سالبة كلية، ينتج: سالبة جزئية، مثل:

المقدمة الصغرى: (ج م)	المقدمة الكبرى: (ك س)	النتيجة: (ج س)
بعض الحيوان إنسان	ولا شيء من الحيوان بجماد	بعض الإنسان ليس بجماد

5- المركب من صغرى موجبة كلية، وكبرى موجبة جزئية، ينتج: موجبة جزئية، مثل:

المقدمة الصغرى: (ك م)	المقدمة الكبرى: (ج م)	النتيجة: (ج م)
كل مؤمن كريم	وبعض المؤمن عربي	بعض الكريم عربي

6- المركب من صغرى موجبة كلية، وكبرى سالبة جزئية، ينتج: سالبه جزئية، مثل:

المقدمة الصغرى: (ك م)	المقدمة الكبرى: (ج س)	النتيجة: (ج س)
كل مكلف مسؤول	وليس كل مكلف بشقي	ليس كل مسؤول بشقي

4- الشكل الرابع:

وهو ما كان الحد الأوسط في القياس موضوعاً في الصغرى محمولاً في الكبرى، مثل:

- كل **خائن** مذموم. (مقدمة صغرى)
- وبعض المتخاذلين **خائن**. (مقدمة كبرى)

- بعض المذموم متخاذل. (النتيجة)

ضروب الشكل الرابع المنتجة:

ولهذا الشكل خمسة ضروب منتجة، وهي:

1- المركب موجبتين كليتين، ينتج: موجب جزئية، مثل:

المقدمة الصغرى: (ك م)	المقدمة الكبرى: (ك م)	النتيجة: (ج س)
كل عادل محبوب	وكل تقي عادل	بعض المحبوب تقي

2- المركب صغرى موجبة كلية، وكبرى موجبة جزئية، ينتج: موجبة جزئية، مثل:

المقدمة الصغرى: (ك م)	المقدمة الكبرى: (ج م)	النتيجة: (ج م)
كل مجد مجتهد	بعض الطلاب مجد	بعض الطلاب مجتهد

3- **المركب من صغرى سالبة كلية، وكبرى موجبة كلية، يُنتج: سالبة كلية**، مثل:

المقدمة الصغرى: (ك س)	المقدمة الكبرى: (ك م)	النتيجة: (ك س)
لا تقي مهان	وكل خيِّر تقي	لا مهان بخيِّر

4- المركب من صغرى موجبة كلية، وكبرى سالبة كلية، ينتج: سالبة جزئية، مثل:

المقدمة الصغرى: (ك م)	المقدمة الكبرى: (ك س)	النتيجة: (ج س)
كل مخلص محبوب	ولا خائن بمخلص	ليس كل محبوب بخائن

5- المركب من صغرى موجبة جزئية، وكبرى سالبة كلية، ينتج: سالبة جزئية، مثل:

المقدمة الصغرى: (ج م)	المقدمة الكبرى: (ك س)	النتيجة: (ج س)
بعض العلماء تقي	ولا ملحد بعالم	ليس بعض التقي بملحد

النوع الثاني من نواع القياس الاقتراني: القياس الاقتراني الشرطي:

أ- **تعريفه:** وهو ما تركب من قضايا شرطية فقط، أو شرطية وحلمية، مثل:

- الاسم كلمة.
- والكلمة إمَّا مبنية أو معربة.
- فالاسم إمَّا مبني أو معرب.

ب- أقسام القياس الاقتراني الشرطي:

يُقسم القياس الاقتراني الشرطي إلى خمسة أقسام:

1- ما تركب من شرطيتين متصلتين، مثل:

- كلما أشرقت الشمس طلع النهار. (مقدمة صغرى)
- وكلما طلع النهار غابت النجوم. (مقدمة كبرى)
- كلما أشرقت الشمس غابت النجوم. (النتيجة)

2- ما تركب من شرطيتين منفصلتين، مثل:

- كل جسم إمَّا نامٍ وإمَّا غير نامٍ. (مقدمة صغرى)

– وكل نامٍ إمَّا حيوان أو نبات. (مقدمة كبرى)

– كل جسم إمَّا غير نام وإمَّا حيوان أو نبات. (النتيجة)

3– ما تركب من شرطية متصلة وحملّية، مثل:

– كلَّما كان هذا ذهباً كان معدناً. (مقدمة صغرى)

– وكل معدن يتمدد بالحرارة. (مقدمة كبرى)

– كلَّما كان هذا ذهباً فإنَّه يتمدد بالحرارة. (النتيجة)

4– ما تركب من شرطية منفصلة وحملّية ، مثل:

– كل عدد إمَّا فرد وأما زوج. (مقدمة صغرى)

– وكل زوج فهو منقسم بمتساويين. (مقدمة كبرى)

– كل عدد إمَّا فرد إمَّا منقسم بمتساويين. (النتيجة)

5– ما تركب من شرطية متصلة وشرطية منفصلة، مثل:

– كلَّما كان هذا ناطقاً كان أنساناً. (مقدمة صغرى)

– وكل إنسان إمَّا ذكر وإمَّا أنثى. (مقدمة كبرى)

– كلَّما كان هذا ناطقاً كان إمَّا ذكرً وإمَّا أنثى. (النتيجة)

ملاحظة:

الأشكال الأربعة التي سبق ذكرها في القياس الاقتراني الحملي تجري في هذا القياس الاقتراني الشرطي.

القسم الثاني من أقسام القياس: القياس الاستثنائي:

أ– **تعريف القياس الاستثنائي:** هو ما ذكرت فيه النتيجة أو نقيضها بالفعل – أي بمادتها وصورتها – على أنَّها جزءٌ من مقدمة في القياس.

وسمَّي شرطياً؛ لاشتماله في مقدمته الأولى على قضية شرطية، واستثنائياً؛ لوجود أداة الاستثناء فيه.

مثال ما ذُكرت فيه النتيجة:

كلما كانت الشمس طالعة **فالنهار موجود**. (مقدمة كبرى)

ولكن الشمس طالعة. (مقدمة صغرى)

فالنهار موجود. (النتيجة)

ومثال ذُكرت فيه نقيض النتيجة

إن كانت الشمس طالعة **فالنهار موجود.** (مقدمة كبرى)

لكن الشمس غير طالعة. (مقدمة صغرى)

فالنهار غير موجود. (النتيجة)

ملاحظة: مما تقدم نعلم أنَّ القياس الاستثنائي يتركب من مقدمتين:

الأولى: شرطية (متصلة أو منفصلة) وتُسمَّى مقدمه كبرى.

الثانية: جملة استثنائية، وتُسمَّى مقدمة صغرى.

ب- أنواع القياس الاستثنائي:

يُقسم القياس الاستثنائي إلى نوعين:

1- القياس الاستثنائي المتصل: وهو ما كانت مقدمته الكبرى قضية شرطية متصلة لزومية، مثل، قوله تعالى: ﴿**لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا**﴾. (مقدمة كبرى)

لكنهما لم تفسُدا. (مقدمة صغرى)

فليس فيهما آلهة إلا الله. (النتيجة)

2- الاستثنائي المنفصل: وهو ما كانت مقدمته الكبرى قضية شرطية منفصلة، مثل:

الثوب إمَّا أحمر وإمَّا أخضر. (مقدمة كبرى)

لكنه أحمر. (مقدمة صغرى)

فهو ليس بأخضر. (النتيجة)

ثانياً: لواحق القياس:

هناك أمور تُعدُّ من لواحق القياس، منها: الاستقراء، والتمثيل، وفيما يأتي بيان ذلك:

أ- الاستقراء:

1- تعريف الاستقراء: هو الحكم على كلي لوجوده في جميع جزئياته، أو بعضها.

مثل: الإنسان يُحرك فكَّه الأسفل عند المضغ، والبهائم تحرك فكَّها الأسفل عند المضغ، والسباع تحرك فكَّها الأسفل عند المضغ.

النتيجة: كل حيوان يُحرك فكَّه الأسفل عند المضغ.

ب- أنواع الاستقراء:

يُقسم الاستقراء إلى نوعين:

1- الاستقراء التام: وهو الحكم على الكلي بعد تتبع جميع جزئياته، ويفيد اليقين.

مثل الحكم بأنَّ: كل جسم يشغل حيِّزاً من الفراغ، فإنَّه بالاستقراء وُجِد: أنَّ النبات يشغل حيزاً من الفراغ، كذلك الحيوان، وكذلك المعدن، .. الخ. النتيجة: كل جسم يشغل حيِّزاً من الفراغ.

2- الاستقراء الناقص: وهو الحكم على الكلي بعد تتبع معظم جزئياته، ويفيد الظنّ لجواز وجود بعض جزئياته لم التي لم تُستقرأ تخالف في حكمها الجزئيات المتتبعة.

مثل الحكم بأنَّ: المعدن جسم صلب، إذا استقرانا الصلابة في كل من الذهب والفضة والنحاس، ولم تُستقرأ في الزئبق المعدن السائل.

ب- قياس التمثيل:

1- تعريف قياس التمثيل: هو إثبات حكم في جزئي؛ لثبوته في جزئي آخر، لمعنى مشترك بينهما.

مثل: النبيذ كالخمر في الإسكار، والخمر حرام، فالنبيذ حرام.

وقد اطلق عليه المناطقة تمثيلاً، والفقهاء قياساً، والمتكلمون استدلالاً بالشاهد على الغائب.

2- كيفية الاستدلال بالتمثيل:

إنَّ الاستدلال بالتمثيل يتم بأسلوبين: الدوران، والترديد.

الأول: الدوران: ويقال له: (الطرد والعكس)، وهو اقتران الشيء مع غيره وجوداً وعدماً، فيقال مثلاً:

الحرمة دائرة مع الإسكار وجوداً وعدماً، أمَّا وجوداً ففي الخمر، وأما عدماً ففي سائر الأشربة المباحة.

الثاني: الترديد: ويقال له: (السبر والتقسيم)، وهو حصر أوصاف الأصل وإبطال صلاحية بعضها في التعليل لتنحصر العلة في الباقي، فيقال مثلاً:

علة الحرمة في الخمر إمَّا الإسكار، وإمَّا اللون، وإمَّا السيلان،

وكل من الوصف الثاني والثالث لا يصح، لوجودهما في بعض الأشربة الأخرى وليست حراماً، فيَتعيَّن أن تكون العلة هي: الإسكار دون غيرها.

3- أركان التمثيل:

وهي التي يلزم توافرها ليصحَّ الاستدلال به.

1- الأصل: وهو الأمر المُشبَّه به والمعلوم ثبوت الحكم له، كالخمر في قولنا: النبيذ كالخمر في الإسكار، والخمر حرام، فالنبيذ حرام.

2- الفرع: وهو الأمر المُشَبَّه والمراد إثبات حكم الأصل له، كالنبيذ في المثال السابق.

3- الوصف الجامع: وهو الوصف المشترك بين الأصل والفرع، وهو علة المشابهة، وعلة انسحاب حكم الأصل إلى الفرع، كالإسكار في المثال السابق، فهو وصف يشترك به كل من الخمر والنبيذ.

4- الحكم: وهو الحكم الثابت للأصل والمراد إثباته للفرع، كالحرمة في مثالنا.

ثالثاً: أقسام الدليل باعتبار مادته:

سبق أن القياس باعتبار مادته[1] التي يتركب منها يُقسم إلى قياس: برهاني، وجدلي، وخطابي، وشعري، وسفسطي،[2] وفيما يأتي بيان ذلك:

أ- القياس البرهاني: وهو ما تألَّف من اليقينيات.

واليقين: هو الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع، كالاعتقاد بوجود الله تعالى ووحدانيته.

وأصول اليقينيات ستة:

1- الأوليات: وهي القضايا التي يحكم العقل فيها بمجرد تصور الطرفين بدون واسطة، مثل:

الكل أعظم من الجزء، والنقيضان لا يجتمعان معاً ولا يرتفعان، فإنَّ من تصور الكل وتصور الجزء، حكم عقله بأنَّ الكل أعظم من الجزء، وتسمى الأوليات بالبديهيات، والحاكم فيها هو العقل وحده بدون واسطة.

---

(1) المراد بالمادة: نفس الأمور المرتبة ليُتوصل بترتيبها إلى المطلوب، ومادة القياس يُقصد بها: مقدمات القياس (الكبرى والصغرى) في أنفسها مع قطع النظر عن صحة تأليفها مع بعض.

(2) وتُسمَّى هذه الأمور: بـ(الصناعات الخمس).

2- المشاهدات أو المحسوسات: وهي القضايا التي يحكم فيها العقل بواسطة الحواس الظاهرة أو الباطنة، فالظاهرة مثل: القمر مضيء، والشمس مشرقة، والنار محرقة، والباطنة مثل: الجوع والعطش.

والقضايا التي يُحكم فيها الحواس الظاهرة تسمى: (حسيات)، والتي يُحكم فيها بالحواس الباطنة تسمى: (وجدانيات)، كالحكم بأنَّ: لنا حلماً وغضباً.

3- التجريبيات أو المجربات: وهي القضايا التي يحكم العقل فيها بواسطة تكرار المشاهدة، مثل: حكمنا بأنَّ الأسبرين يُزيل الصداع، والحكم بأنَّ الماء يروي الظمآن.

4- الحدسيات: وهي القضايا التي يحكم العقل فيها بواسطة الحَدْس، مثل: الحكم بأنَّ: نور القمر مستفاد من نور الشمس، بسبب مشاهدة تشكيلاته المختلفة، بحسب اختلاف أوضاعه من الشمس قرباً وبعداً.

والحَدْس: هو سرعة انتقال الذهن من المبادئ إلى المطالب.

5- المتواترات: وهي القضايا التي يحكم فيها العقل بواسطة السماع عن جمع كثير لا يُجوِّز العقل توافقهم على الكذب.

مثل: سيدنا محمد -صلى الله عليه وسلم- ادعى النبوة، وظهرت على يده المعجزة.

والحكم بوجود الأزهر في مصر، بناء على سماعنا من ناس كثيرين يحيل العقل تواطأهم على الكذب.

6- النظريات: وهي القضايا التي يتوقف العلم بها على النظر والدليل، نحو: الله تعالى موجود، والعالم محدث، ومجموع زوايا المثلث يساوي قائمتين.

والقياس البرهاني ينقسم باعتبار الحد الأوسط إلى نوعين:

1- برهان لُمِّي: وهو ما كان الحد الأوسط فيه علة لثبوت الأكبر للأصغر في الذهن والخارج.

وسُمِّي (لِمِّيَّاً)؛ لأنَّه يفيد اللِّمِّية، أي: العِلِيَّة، إذ يُجاب به عن السؤال بـ(لِم) فيفيد علِّية الحكم على الإطلاق، مثاله: إذا قيل: زيد محموم.

فيقال: لِمَ.

فيُجاب: لأنَّه مصاب بالتهاب.

وكلُّ مصاب بالالتهاب محموم.

2- برهان إنِّي: وهو ما كان الحد الأوسط فيه علة في ثبوت الأكبر للأصغر في الذهن فقط دون الخارج والواقع.

وسُمِّي (إنِّيَّاً)؛ لأنَّه يُنسب إلى: (إنَّ)، أو لأنَّه يفيد إنِّيَّة الحكم أي ثبوته في الذهن، مثل أن يُقال:

محمد مؤمن.

وكل مؤمن يدخل الجنَّة.

محمد يدخل الجنَّة.

ب- القياس الجدلي: وهو القياس المؤلف من القضايا المشهورة والمسلمة.

1- المشهورات: هي القضايا التي تشتهر بين الناس إمَّا لاشتمالها على مصلحة عامة، كقولنا: العدل حسن، والظلم قبيح، وإمَّا في طباعهم من الرقة، كقولنا: مراعاة الضعفاء محمودة، وإمَّا ما فيهم من الحَمِيَّة، كقولنا: كشف العورة مذموم، وإمَّا لانفعالاتهم من عاداتهم، كقبح ذبح الحيوانات عند الهند، وعدم قبحه عند غيرهم، وإمَّا من شرائع وآداب كالأمور الشرعية وغيرها.

2- المسلمات: فهي القضايا التي تُسلّم من الخصم، فيبني عليها الكلام لإلزام الخصم.

أمثلة على القياس الجدلي:

العدل حسن، وكل حسن جميل، إذن العدل جميل.

إحسانك لعلي من دون بكر ظلم، وكل ظلم قبيح، إذن إحسانك لعلي من دون بكر قبيح.

ففي المثال الأول تألَّف القياس من قضايا مشهورة، أمَّا في المثال الثاني فتألَّف القياس من قضايا لو سلمها الخصم أُلزم بالنتيجة.

ج- القياس الخطابي: هو ما تألَّف من قضايا المقبولة أو المظنونة.

1- المقبولات: هي القضايا المأخوذة ممن يعتقد فيه كالعالم والولي.

2- المظنونات: هي التي تُدرك إدراكاً راجحاً.

والغرض من القياس الخطابي ترغيب الناس فيما ينفعهم من: تهذيب الأخلاق، وأمر الدين والدنيا، كما يفعله الوعاظ والخطباء.

د- القياس الشعري: هو ما تألَّف من القضايا الخيالية، والغرض منه الترغيب أو الترهيب والتنفير.

ومن أمثلته للترغيب في الشيء: دواء السعال لذيذ الطعم، وكل ما كان كذلك مرغوب فيه، إذا دواء السعال مرغوب فيه.

فمثل هذا القياس يُوجد في النفس انبساطاً، ورغبة في تناوله.

ومن أمثلته للتنفير من الشيء: العسل مرُّ المذاق مقيِّئ، وكل ما كان كذلك قبيح التناول، إذا العسل قبيح.

فمثل هذا القياس يُوجد عند النفس انقباضاً ونفرة من تناول العسل.

هـ- القياس السفسطي: هو ما تألَّف من القضايا الوهمية الكاذبة، التي يحكم بها الوهم في غير المحسوسات أو من القضايا الشبيهة بالحق من جهة الصورة أو من جهة المعنى، والغرض منه مغالطة المناظر.

ومن أمثلة القياس السفسطي قضاياه وهمية، قولنا: العقل موجود، وكل موجود متحيِّز، فالعقل متحيِّز.

ومن أمثلة القياس السفسطي قضاياه شبيه بالحق من جهة الصورة، أي من حيث لفظه، كقولنا لصورة الفرس المنقوشة على الجدار: إنَّها فرس، وكلُّ فرس صهال، إذا هذه الصورة صهالة.

ومن أمثلة القياس السفسطي قضاياه شبيه بالحق من جهة المعنى، قولنا: كل برتقال وتفاح فهو برتقال، وكل برتقال وتفاح فهو تفاح، إذن بعض البرتقال تفاح، فالغلط هنا ناشئ من عدم وجود الموضوع في المقدمتين.